إسهام المجلس القومي للمرأة في تقديم خدمات الشمول المالي للمرأة الريفية

Contribution of the National Council for Women in providing financial inclusion services for rural women

تاريخ التسليم ٢٠٢٤/٨/١٠

تاريخ الفحص ٢٠٢٤/٨/٢٣

تاريخ القبول ٢٠٢٤/٩/١٠

إعداد

رشـــا يوســـف حنـــا جرجس

Rasha Youssef Hanna

rasha_gergues@social.aun.edu.eg

إسهام المجلس القومي للمرأة في تقديم خدمات الشمول المالي للمرأة الريفية

اعداد وتنفيذ

رشـــا يوســـف حنـــا جرجس

ملخص البحث:

إن زيادة مشاركة المرأة في قطاع الإقتصاد والإرتقاء بحقوقها وتمكينها من الوصول للموارد والتحكم يتطلب تغيير الموقف والإقرار بقدرات النساء وإنتاجيتهم في الإقتصاد الرسمي وغير الرسمي،

وقد أطلق المجلس القومي للمرأة استراتيجيته الوطنية الأولى لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ .

وتتجلَّى جهود الدولة المصرية من أجل تحقيق مزيد من الشمول المالي في تبنيها والتزامها بعدد من المبادرات العالمية، منها إعلان مايا الذي أُطلِق عام ٢٠١١ في المنتدى العالمي للسياسات في ريفيريا مايا بالمكسيك .ويعني الالتزام بالإعلان السعي من أجل قيادة جهود الشمول المالي،

حيث أن الشمول المالي للنساء المصريات عامل رئيسي لتحقيق تمكينهن الاقتصادي وقدرتهن على توفير سبل كسب الرزق لأسرهن، والمشاركة في النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المجلس القومي للمرأة ، الشمول المالي، المرأة الريفية.

المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية
العدد السابع والعشرون المجلد الثالث سبتمبر ٢٠٢٤م

Contribution of the National Council for Women in providing financial inclusion services for rural women

Abstract

Increasing women's participation in the economic sector, improving their rights, and enabling them to access resources and control requires changing the position and acknowledging women's capabilities and productivity in the formal and informal economy.

The National Council for Women launched its first national strategy for the empowerment of Egyptian women 2030.

The Egyptian state's efforts to achieve greater financial inclusion are evident in its adoption and commitment to a number of global initiatives, including the Maya Declaration, which was launched in 2011 at the World Policy Forum in the Riveria Maya, Mexico. Commitment to the Declaration means striving to lead financial inclusion efforts

as the financial inclusion of Egyptian women is a key factor in achieving their economic empowerment and their ability to provide livelihoods for their families and participate in economic growth

Keywords: the National Council for Women , financial inclusion, rural women

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

إن التنمية ظاهرة نشأت مع نشأة البشرية، إلا أنها لم تأخذ أهمية كبيرة من حيث البحث، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما تمحورت إشكاليتها في سؤال إنساني بسيط هو: لماذا هناك شعوب أصبحت غنية وأخرى لازالت فقيرة؟، ومن هنا أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماما من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، وإعتبرته المنظمات العالمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتنمية حقا مكرسا لكل الشعوب، خاصة الشعوب والدول النامية حتى تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة. (حجيلة & رفيقة، د.ت، ص.٢)

وأيضا تعتبر التنمية من أكثر المصطلحات شيوعا وإستخداما كما أنها تمثل الامل المنشود للبشرية وارتبط مفهومها بالنظريات التي نشأت في الخمسينات من القرن الماضي لدراسة التغير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في دول العالم الثالث وهي قضية لها جوانب ونظريات كثيره ومختلفة، واختزلت تلك النظريات في مفهوم التنمية في البعد الاقتصادي الذي يعتبر بمقتضاه مشكله العالم الثالث. (الطيب، ٢٠٢١، ص.٥)

وتعتمد التنمية الاقتصادية على عوامل عده اهمها توافر راس المال العيني والموارد الطبيعية والمدخرات والمستوى التكنولوجي ومعدل نمو السكان واتساع السوق وسياسه الرفاهية. وترتبط هذه العوامل بعضها ببعض بقدر يجعل تحديد اهميه كل عامل منها على حده من الصعوبة لما كان حتى بالنسبة لدوله معينه، ولقد اهتمت الدول بالتنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولذلك كرغبة شعوب الدول في تحقيق مزيد من الدخل القومي، كما ان العالم بدا في الاهتمام بتنمية الدول النامية، لهذا زادت الحاجة لإيجاد نظريات جديده عن التنمية الاقتصادية، وقد اثارت مشكلات التنمية الاقتصادية اهتمام الاقتصاديون منذ قرن من الزمن. (هيجنز، ٢٠٢٠، ص. ٥-٧)

وفي الوقت الذي يتزايد فيه ادراك الحكومات في جميع انحاء العالم ان اوجه المساواة اصبحت احدى العقبات الرئيسية التي تفوق النمو فإنها تدرك ايضا ان الخطوة الاولى نحو بناء مجتمعات اكثر شمولا وازدهارا تتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وعلى الرغم من ان الامر يعد مساله حقوق في المقام الاول فان جميع الاقتصادات تستفيد ايضا من تمكين المرآه ورفاهيتها الاجتماعية، وتشير التقديرات الى ان رفع معدلات مشاركه المرآه في قوه العمل في جميع انحاء العالم الى مستويات الذكور قد يضيف ١٢ ترليون دولار امريكي الى اجمالي الناتج المحلي العالمي او ما يعادل ٢٦ % منه بحلول ٢٠٢٥ وان التحدي المتمثل في سد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية يمثل امرأ حاسما في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بصفه خاصه حيث لا تزال منطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا تحظي بادني نسبه مشاركه في قوه العمل النسائية في العالم بمتوسط ٢٤ %مقارنه بنحو ٦٠ % في اقتصادات منظمه التعاون والتنمية الاقتصادية، وقد سنُت دول كثيره في منطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا تدابير طموحه تهدف الى تعزيز وضع المرآه لاسيما من خلال الاصلاحات الدستورية والمؤسسية، ومع ذلك فان ضمان نجاح الاصلاحات القانونية في التصدي للتميز القائم بحكم الامر الواقع وايجاد فرص اقتصاديه حقيقيه للمرأة لا يزال يشكل تحديا في منطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا و كذلك في جميع انحاء دول العالم. (منظمة التعاون والتنمية، ٢٠١٨، ص.٣)

حيث انه كثيرا ما يقتصر دور المرأة على أداء أدوارها في المنزل، على الرغم من ان الادبيات الحديثة تشير الي ان تمكينهن يمكن ان يعزز تنمية

مجتمعاتهن. (Estrada and others, 2023, p2848)

يمثل وضع المرأة في اي مجتمع أحد المعايير الاساسية لقياس درجة تقدم ذلك المجتمع كما انه من غير المنطقي ان يتقدم مجتمع ما في عصرنا الحالي تقدما مرموقا تاركا وراؤه نصف افراده بعيدا عن مسيرة النهضة والتنمية، وقضايا المرأة شأنها شأن اي قضية اخري لا يمكن عزلها عن حركة الثقافة السائدة في المنطقة العربية، ومع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا المرأة ومع تزايد اهتمام الحكومات العربية بهذا القطاع المهم أصبح الاتجاه السياسي العام في الدول العربية يولي المرأة وقضاياها اهتماما متزايدا. (احمد، ٢٠٢١، ص. ١١)

وتأتي المرأة الريفية على قمة أولويات السياسات التنموية بحيث يرتفع نصيبها من عوائد التنمية وان يتضاعف لسببين أولا لكونها امرأة من ناحية، ولكونها ريفية من ناحية ثانية، فالمرأة الريفية تكون أكثر من نصف المجتمع الريفي ويقع على عاتقها تنشئة تربية كل افراد المجتمع. (سعد، ٢٠٠٦، ص. ١)

ويظهر ذلك في دراسة برتراند شنيدر، الباحث السويسري الي ان التنمية الريفية تقوم على بعض الأولويات ومن أهمها " يجب ان تأخذ التنمية في الاعتبار حاجات فقراء الريف. (ثابت، ٢٠٠٩، ص.٣٦).

واليوم كما الحال دائما يقع التأثير الاكبر للفقر على المرأة، ففي جميع انحاء العالم يقل دخل المرأة عن الرجل بنسبة ٦٣% وثبتت عقود من البحث ان الفقر يؤثر بصورة مختلفة عن تأثيره على الرجل وانه يحرم المرأة من الفرص الاساسية طوال حياتها، ولكن عندما يكون للمرأة القدرة على كسب مالها الخاص وانفاقه وادخاره والتحكم فيه فإنها تحقق مكاسب ليس لنفسها فحسب بل لمجتمعاتها ايضا. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، ص.٢٤)

وذلك بالرغم من انه تظهر بيانات الأمم المتحدة ان الساعات التي تقضيها النساء في ٩٠ دولة علي الرعاية غير مدفوعة الاجر والعمل المنزلي ثلاثة اضعاف الرجال. (khan, 2021, p.44)

والفقر ظاهرة قديمة وآفة اجتماعية خطيرة شاهدتها البشرية عبر العصور وهي معقدة وذات جوانب متعددة. (هاشم، ٢٠١٨، ص. ٩)

ان زيادة مشاركة المرأة في قطاع الاقتصاد والارتقاء بحقوقها وتمكينها من الوصول للموارد والتحكم يتطلب تغيير الموقف والاقرار بقدرات النساء وإنتاجيتهم في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، والادراك العام لضرورة مساهمة المرأة في تلبية احتياجات العائلة الاقتصادية، وتطوير دور المرأة الاقتصادي بشكل عام. (قحطاني، د: ت، ص ١٢٣)

ولذلك تهدف الدول الى تبني سياسات اقتصاديه تصل بفضلها الى تحقيق مستويات عالية من النمو والتنمية التي تعني ضمان حياه كريمة للمجتمع وافراده. (عبد القادر واخرون، ٢٠١٣ "د.ص")

وعلى الصعيد المهني تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن الإنسانية التي تسعي الي مساعدة سكان المجتمعات على القيام بتنظيم أنفسهم لاكتساب المزيد من القدرة على التغيير المنشود لصالح تحسين مستواهم المعيشي ومحاولة تمكينهم اجتماعيا واقتصاديا بصورة أكثر فاعلية في المجتمع. (عبد الحافظ،٢٠٢٠، ص ٨١٩)

والخدمة الاجتماعية كمهنة علمية انسانية نشأت منذ اوائل القرن العشرين تهدف في الاساس الي دعم وتنمية وتحسين المجتمع، وتنادي بضرورة تلازم الجانبين الاجتماعي والاقتصادي لخطط التنمية وتحقيق التنمية المتوازنة والمتعادلة بين شقي المجتمع الحضري والريفي وتعزيز دور المرأة. (ادم& حسن، ٢٠١٩، ص ص. ١٩،٣٢)

ونشأت ايضا كمهنة اساسية لمساعدة الانسان " فرد وجماعة ومجتمع " عند الحاجة والعوز وهي

مهنة تنظر المشكلات وترصدها ثم تتصدي لمواجهتها. (عفيفي، ١٩٩٥، ص. ١٢٣)

وقد شهدت الخدمة الاجتماعية في الآونة الأخيرة طفرة في الاهتمام بتحسين الاستقرار المالي والامن بين الافراد والاسر والمجتمعات، وذلك يمثل استجابة جزئية للركود الاقتصادي في الولايات المتحدة وبطء الانتعاش الاقتصادي، ويتركز الاهتمام الوطني الان على عدم الاستقرار المالي الفردي والاسري وعدم المساواة الاقتصادية. (حسنين، ٢٠١٩، ص. ١٠٨)

وتهدف أيضا الي العمل على تطوير تحسين المجتمع وتنادي بضرورة تلازم الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وتجنب أعبائهم، وتعزيز دور المرأة أيضا. (ادم&حسن،٢٠١٩، ص. ٣٢)

والخدمة الاجتماعية لها منظورها التنموي الذي يتمشى مع التغيرات المجتمعية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او ثقافية، ويتعين على الخدمة الاجتماعية ان توالي اهتماماتها بالمشاركة الجادة في حل المشكلات التي تواجه التنمية في جميع مجالاتها، خاصة المرتبطة بالمرأة الريفية. (عبد الحكيم، ٢٠٢٣، ص. ٦٤)

وتعمل من اجل تمكين الاسر الريفية القصيرة لسد احتياجاتها الاقتصادية من خلال برامج ومشروعات حيث يتمثل الدور الرئيسي للمهنة في التأكيد عن ان هذه البرامج تعبر عن اهتمامات واحتياجات وخصوصية المجتمع الريفي. (احمد، ٢٠٠٠، ص.١٤٢)

ومن طرق الخدمة الاجتماعية طريقة تنظيم المجتمع التي تسعي الي مساعدة الناس على اكتساب مقدرة متزايدة لحل ما يقابلهم من مشكلات والعمل على تعريفهم بالمؤسسات الموجودة بالمجتمع والتي يمكن من خلالها الحصول على المساعدة المناسبة وكذلك مساعدة المنظمات والمؤسسات حتى تتمكن من تأدية وظائفها على الوجه المطلوب ولكي يتمكن افراد المجتمع من مواجهة مشكلاتهم. وتساعد المجتمع في تحديد احتياجاته وتقوم على احداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس. ويستخدمها ايضا الاخصائي الاجتماعي للتأثير في القرارات المجتمعية. (عبد اللطيف، احمد، ٢٠١٣، ص. ١٤)

ان مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجمع بصفة خاصة ترتكز فلسفة العمل المهني بها علي ركيزة كبيرة من القيم الاخلاقية والديمقراطية علي ان طريقة تنظيم المجتمع بفلسفتها واساليبها ومبادئها وعملياتها يمكنها ان تساهم بإيجابية وعمق في بناء المجتمع، وطريقة تنظيم المجتمع لم يعد دورها قاصرا علي متابعة التغيرات ومواجهة ما ينجم عن هذه التغيرات من مشكلات تتطلب حل او حاجات تتطلب اشباع بل اصبحت طريقة لأحداث التغيرات المقصودة في المجتمع مساهمة بذلك مع غيرها من المهن الأخرى في تحقيق تقدم المجتمعات ونموها والقضاء علي تخلفها. (المليجي، ١٩٩٧، ص. ١)

تعتبر طريقة تنظيم المجتمع أحد الطرق العلمية التي تستند عليها الخدمة الاجتماعية. (خاطر، ١٩٩٤، ص. ١٣) ولذلك تسهم طريقة تنظيم المجتمع في احداث تغيير في الاتجاهات والسياسات لإحداث تقدم ورفاهية حيث ان من استراتيجياتها التمكين، التي تساعد على تحقيق أهدافها مثل تحسين أوضاع واحوال كافة المجتمع. (عبد الحكيم، ٢٠٢٣، ص. ٦٧)

كان لسرعة تطور وتكوين منظمات طوعية للرعاية الاجتماعية أثره في تحديد مسار طريقة تنظيم المجتمع، اذ ان تكوين منظمات للرعاية الاجتماعية ادي الي تكوين اجهزة تنظيم المجتمع اي اجهزة لخدمة الرعاية الاجتماعية نفسها وبوقوع الحرب العالمية الاولي ازدادت تلك المجالس لظهور الحاجة الماسة لتنسيق الخدمات الاجتماعية بالمجتمع الواحد كجزء من الاحتياجات الدفاعية القومية ثم

اخذت هذه المجالس في الازدياد عدديا. (عبد العال، ١٩٩٦، ص ص. ١٢، ١٧)

واجهزة تنظيم المجتمع تساهم بدورها مع غيرها من الاجهزة المتنوعة في تحقيق اهداف المجتمع وتتلخص مساهمة تلك الاجهزة في مزاولة طريقة تنظيم المجتمع لمواجهة المسئوليات التي تقع على عاتقها للعمل على تحقيق اهداف ذلك المجتمع ويتم ذلك عن طريق محاولة تلك الاجهزة لتحقيق اهداف المجتمع نفسه. (ابو بكر، ١٩٧٤، ص. ٢٩٨)

تهتم أيضا طريقة تنظيم المجتمع بتنمية وعي المرآة الريفية باعتبار ان مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة تعمل من اجل تنمية كل من الفرد والجماعة والمجتمع، حيث يمكن ان يساهم الاخصائي الاجتماعي الذي يعمل في مجال رعاية المرأة وذلك من خلال المهارات والخبرات التي يتمتع بها وبذلك يساعد المرأة على ان تعد اعدادا حقيقيا وواعيا لتشارك مشاركة فعالة وحقيقية. (سعد، ٢٠٠٦، ص. ١٠)

يهدف اخصائي تنظيم المجتمع الي تحقيق التكيف للأفراد والمجتمعات وذلك بمحاولة تغيير العلاقات بين الافراد والجماعات من جانب ودعم الامكانيات من جانب اخر، وهكذا يحاول المنظم الاجتماعي ان يهيئ افراد المجتمع للمحافظة على كيان المجتمع ويعمل على محاولة التأثير على متخذي القرار في التنظيم بالبعد الذي يصل بها الي قرار معين يحقق الاهداف. (قاسم & البريري، ٢٠١٤، ص. ١٧٧)

ومن اجهزة تنظيم المجتمع التي تعمل في التنمية الاقتصادية للمرأة صندوق الامم المتحدة للمرآه حيث بالتركيز على ثلاثة محاور في عمله ومنهم "تمكين المرآه اقتصاديا وتعزيز دورها في المجتمع لضمان حياه امنه " حيث قام بإنشاء شبكه معلوماتية تحتوي على الدراسات والابحاث الخاصة بالمرآه العربية. (القاطرجي، ٢٠١٧، ص. ١١٧)

وقد قام مكتب دعم وتنسيق شئون المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنيويورك في عام ٢٠١٠ بالتركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخاصة المرأة الريفية حيث تعتبر قوة حاسمة في الحد من الفقر والجوع، وابرزت ندوة هلسنكي رفيع المستوي سبل تعزيز السياسات والاتساق من اجل التنمية وغيرها من السياسات، وسلطت الضوء على الدور المهم لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في التعاون الانمائي، وقد شجع على بذل جهود أكثر تضافرا في تحقيق التنمية المرتبطة بنوع الجنس على المستوي الوطني وتمكين المرأة. (Eskinder, 2010, p. 121-122)

وعلى المستوي الوطني تم انشاء ودعم اللجنة الوطنية للمرآه في عام ١٩٩٦ والتي تبنت العديد من الاستراتيجيات بما فيها استراتيجية النوع الاجتماعي كما صاغت العديد من السياسات لتمكين المرآه وتحسين اوضاعها سواء في المدينة او في الريف بل وكان لها مساهمتها في تحديد مشاريع تنموية خاصه بالمرآه. (اسماعيل واخرون، ٢٠٠٧، ص. ١٠٧)

وايضا أطلقت الدولة المصرية عام ٢٠١٧ عاما للمرأة المصرية وذلك لكون قضايا المرأة تتشابك مع كل القضايا الأخرى المتعلقة بالاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. (موقع المجلس القومي للمرأة)

وقد أطلق المجلس القومي للمرأة استراتيجيته الوطنية الأولى لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ حيث تتسق استراتيجية المرأة التي أطلقها المجلس مع أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، ومع الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة.

وكانت الرؤيا: بحلول عام ٢٠٣٠، تصبح المرأة المصرية فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة في وطن يضمن لها كافة حقوقها التي كفلها الدستور ويحقق لها حماية كاملة ويكفل لها -دون أي تمييز-الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمكنها من الارتقاء بقد راتها

وتحقيق ذاتها ومن ثم القيام بدورها في إعلاء شأن الوطن

وفي استراتيجية ٢٠٣٠ من اهم اهدافها ان تسعى الاستراتيجية إلى التأكيد على التزام مصر بضمان حقوق المرأة ووضعها موضع التنفيذ وفقاً لما أقرته المواثيق الوطنية وعلى رأسها دستور ٢٠١٤ والاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية التي التزمت بها مصر. كما تسعى الاستراتيجية إلى الاستجابة للاحتياجات الفعلية للمرأة المصرية، خاصة المقيمة في ريف الوجه القبلي، والفقيرة، والمعيلة، والمسنة، والمعوقة، باعتبارها الفئات الأولى بالرعاية، عندما تضع الدولة الخطط التنموية .وفي سبيل ذلك، تُركِّز الاستراتيجية على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في تشغيل النساء في كافة القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات .وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز ولاية النساء واستقلاليتهن القانونية بما يتيح لهن الاختيار الواعي المستنير، وإلى منع الممارسات التي تنطوي على تمييز وتحامل على المرأة، والأنماط الثقافية التي تضر بها، وتعوق مشاركتها الفاعلة في النشاط الاقتصادي، وتمكينها .وتعتبر الاستراتيجية تعزيز مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي عاملاً مهماً في تحقيق نمو إجمالي الناتج المحلي، وبلوغ أهداف الركيزة الاقتصادية لرؤية مصر ٢٠٣٠. (الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠)

تتجلّى جهود الدولة المصرية من أجل تحقيق مزيد من الشمول المالي في تبنيها والتزامها بعدد من المبادرات العالمية، منها إعلان مايا الذي أُطلِق عام ٢٠١١ في المنتدى العالمي للسياسات في ريفيريا مايا بالمكسيك .ويعني الالتزام بالإعلان السعي من أجل قيادة جهود الشمول المالي، الذي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الأول :القضاء على الفقر .ويُركِّز الإعلان على تهيئة البيئة المواتية، وتنفيذ إطار العمل الصحيح. (البنك الدولي، ٢٠١٨، ص. ٦٦)

إن الشمول المالي للنساء المصريات عامل رئيسي لتحقيق تمكينهن الاقتصادي وقدرتهن على توفير سبل كسب الرزق لأسرهن، والمشاركة في النمو الاقتصادي» .إن تحرير النساء وأسرهن من الفقر يتطلب تدعيم قدراتهن الاقتصادية كرائدات أعمال ومنتجات وعاملات في القطاع غير الرسمي حتى يمكنهن الوصول إلى الأسواق والتأثير عليها. (البنك الدولي، ٢٠١٨، ص. ٨٣)

وقد تم توقيع مذكرة تفاهم تُعد الأولى من نوعها بين المجلس القومي للمرأة والبنك المركزي المصري، بهدف تنظيم التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بدعم وتمكين المرأة المصرية اقتصاديا وماليا، من أجل منحها فرص عادلة ليكون لها دور فعال في المجتمع المصري، يضمن لها دخلاً مناسباً تستطيع إدارته واستثماره أو ادخاره لرفع مستوى معيشتها، وضمان حياة كريمة تنعكس على أفراد أسرتها وعلى المجتمع ككل. (موقع المجلس القومي للمرأة على شبكة الانترنت)

جدير بالذكر، أن من أهم العوامل التي تدعم ما سبق ضرورة رفع نسب الادخار وتشجيع ريادة الأعمال للمرأة من خلال رفع معدلات حصولها على الخدمات المالية وبخاصة المصرفية تحت مظلة الشمول المالي وزيادة الوعي المالي، من خلال نشر الثقافة المالية للمرأة وبين طالبات المدارس والجامعات. ويمكن للخدمات المالية الرقمية بما في ذلك خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول وبطاقات الخصم والائتمان ومنصات التجارة الالكترونية ان تساعد الشركات على النمو بكفاءة أكبر بكثير مقارنة بالفروع المادية كما يمكن ان تكون رسومها اقل بكثير بنسبة ٩٠ % تقريبا مقارنة بالرسوم

المرتبطة بالخدمات والمعاملات النقدية. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩، ص. ٢٤)

وتشمل مذكرة التفاهم قيام المجلس القومي للمرأة بتحديد مجموعات من السيدات تحت مسمى (الميسرات) في جميع محافظات الجمهورية، ليتم تدريبهن على نشر الثقافة المالية والتسويق لمنتجات البنوك من خلال التواصل المباشر مع السيدات، وتجميع ردود الأفعال حول احتياجات السيدات من الخدمات المالية، فضلا عن انتقاء مجموعة من هؤلاء الميسرات الرائدات الريفيات لتصبحن مقدمي خدمة للبنوك، وفقا للقواعد الصادرة من البنك المركزي في هذا الشأن، ليصبحن حلقة الوصل بين السيدات والبنوك لتسهيل الاجراءات البنكية لإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فضلا عن الاستعانة بقواعد البيانات الخاصة بالمجلس للوصول الى السيدات وتحديد الفئات المستهدفة. ومن ضمن الموضوعات التي تناولتها المذكرة، تعاون المجلس مع البنوك لعقد لقاءات مجمعة للتواصل مع اصحاب ومديري الشركات من السيدات لعرض الخدمات والمنتجات البنكية المختلفة، لوضع الأساس لعلاقات مستقبلية ناجحة . ومن ناحية أخرى سيتعاون المجلس مع المعهد المصرفي المصري من أجل تقديم دورات تدريبية في مجال ريادة الأعمال للمرأة والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة أو المدارة من السيدات، والقيام بحملات توعية لزيادة التثقيف المالي للمرأة وإيضاح أهمية حصولها على الخدمات المصرفية، والتنسيق بين كافة المبادرات والآليات المتاحة بغرض الترويج للخدمات المالية ونشر الوعي والثقافة المالية .

ومن المقرر أن يقوم البنك المركزي بدوره بعدة خطوات لتشجيع المرأة على التعامل مع القطاع المصرفي منها إرساء بيئة تشريعية ورقابية ملائمة ووضع سياسات تشجيعية للبنوك لتحفيزها على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية مخصصة للمرأة، على سبيل المثال إتاحة التمويل للشركات متناهية الصغر

والصغيرة والمتوسطة المملوكة أو المدارة من قبلها. وكذلك سيعمل البنك المركزي على الاستفادة من فكرة مجموعات الادخار والإقراض التي أثبتت نجاحها بالقرى لتطويرها بالعمل مع البنوك لوضع نموذج لمشروع قومي لإمكان تكرار هذه التجربة على مستوى الجمهورية .وبالإضافة إلى ما سبق، سيقوم البنك المركزي في إطار مذكرة التفاهم بتوفير بنية تحتية قوية من خلال نظام مدفوعات مباشر للعمل على الترويج لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل سهل ومبسط، وبأسعار مناسبة. كما سيبذل البنك الجهود اللازمة للعمل على ان تكون المرأة محوراً أساسياً في جميع المبادرات الصادرة عنه خاصة تلك التي تعزز الشمول المالي، وستشهد المرحلة القادمة تعزيز دور المرأة القيادي بالقطاع المصرفي. (موقع المجلس القومي للمرأة على شبكة الانترنت)

حيث تعتبر النساء الريفيات المتمتعات بالتمكين الاقتصادي مفتاح نجاح الاسر والمجتمعات والاقتصاديات الوطنية من خلال عملهن فانهم يحافظن على تعليم اطفالهم وصحتهم الأسرية والامن الغذائي والتغذية ويحسنونهم وبالتالي لا غنى عنهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، حيث الجهود المعتمدة لتحسين التمكين الاقتصادي لسبل العيش المستدامة هي ايضا حاسمه لتحقيق خطه التنمية المستدامة ٢٠٣٠. (موقع الامم المتحدة)

ان استراتيجية النهوض بالمرأة الريفية تسعي اولا وقبل كل شيء الي تغيير الظروف والهياكل الحالية وغير المتكافئة التي مازالت تعتبر المرأة شخصا ثانويا وتعطي المسائل المتعلقة بها اهمية دنيا، وينبغي التحرك بالتنمية الي مستوي اخر يعترف بدور المرأة الحيوي في المجتمع ويقدره حق تقدير. (حمزاوي، د: ت، ص. ١٠٥)

ثانيا: الدراسات السابقة:

المحور الأول: دراسات عن المجلس القومي للمرأة والمرأة الريفية:

١- دراسة الغنام (٢٠٢٠) : هدفت الدراسة إلى التعرف علي دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال إلقاء الضوء على نموذج من المشروعات التي يقوم بها المجلس في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، واستنتجت الدراسة أن الدافع من مشاركة حالات الدراسة في المشروع، كان نابعا من إحساسهن بمسئوليتهن تجاه أسرهن، ورغبتهن في تحسين أوضاعهن المعيشية، المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة تعد مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للغالبية العظمي منهن، العائد المادي من المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة بسيط للغاية ولا يكفي سوي لتلبية الاحتياجات المعيشية فقط. المشروع قد حقق التمكين الاقتصادي لحالات الدراسة من خلال تحقيق دخل مستقل والمشاركة في ميزانية الأسرة.

٢- دراسة راشد (٢٠١٧): استهدف هذا البحث التعرف على الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة بريف محافظة أسيوط، من خلال القروض والمشروعات الاقتصادية الخاصة بها والتعرف علي اهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة اثناء تنفيذها لتلك المشروعات. وقد توصلت الدراسة الي مدى الحاجة إلى محاولة البحث عن فرص عمل من خلال إقامة مشروعات ممولة من القروض بصفة عامة وتوصلت الي أن غالبية المبحوثات ٩٦،٨ % من إجمالي المبحوثات قد أكدن على وجود مشكلات تواجهن في تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن.

٣- دراسة حماد (٢٠١٦): هدفت الدراسة الى التعرف على ابعاد التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة فى القطاع غير الرسمي فى الريف وذلك من خلال تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المعيلة فى القطاع غير الرسمي فى الريف المصري. ومعرفة خصائص الحياة الأسرية والاقتصادية وأنماط التكيف والمواجهة، والتعرف على طبيعة وخصائص مشكلات العمل، وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج تعتبرها الدراسة جديرة لوضعها أمام صانع القرار فى المجتمع المصري، وتفيد هذه النتائج فى تحليل مشكلة الدراسة المتعلقة بواقع التمكين الاقتصادى للمرأة فى القطاع غير الرسمي، وهي المرأة المعيلة التي تعاني كثيرا فى الحصول على فرصة عمل تأمن لها ولأسرتها حياة آمنة.

٤- دراسة محمد (٢٠٠٩): هدفت الدراسة لتوضح دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة المصرية اقتصاديا واجتماعيا في ضوء ما يقدمه من برامج تتضمن عدد من المشروعات التي تسعي إلى تمكين المرأة وإدماج جهودها في برامج التنمية. انطلقت الدراسة من النظرية النسوية وبعض المناهج والسياسات المعالجة لقضية المرأة والتنمية، أوضحت الدراسة أن المجلس يعمل على تمكين المرأة على المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني، وأن المجلس يعاني من ثمة قصور في الطرق والاليات المستخدمة في الاعلان عن مهامه وأدواره. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن مشروع المرأة المعيلة قد حقق التمكين الاقتصادي الا أنه لم يحقق التمكين الاجتماعي للمستفيدات وذلك لعدم الاهتمام بالتعليم ومحو الامية ومواجهة العادات والتقاليد والموروثات الثقافية.

٥- دراسة عبد الحميد(٢٠٠٨): استهدفت الدراسة عرض بعض جهود المجلس القومي للمرأة المصرية وتمكينها من القيام بدورها في عملية التنمية الشاملة ووضع بعض المقترحات للمساهمة في زيادة تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا ونتجت الي تقديم بعض المقترحات التي يمكن ان تسهم في تفعيل وتعزيز جهود المجلس القومي للمرأة لزيادة تمكين المرأة العاملة اقتصاديا واجتماعيا.

المحور الثالثي: دراسات تناولت موضوع الشمول المالي:

١- دراسة Abdisa &Adera(٢٠٢٣): بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في السياق الإثيوبي. لطالما دافع الباحثون ووكلاء التنمية عن أهمية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية في تحقيق النمو الاقتصادي العادل والحد من الفقر، مع التركيز بشكل خاص على المرأة. ومع ذلك، هناك فهم محدود لكيفية تأثير الشمول المالي على وجه التحديد على التمكين الاقتصادي للمرأة في إثيوبيا، وهناك القليل من الأدلة فيما يتعلق بمحددات الشمول المالي للمرأة داخل البلاد. تحاول هذه الدراسة معالجة هذه الفجوات البحثية. وتكشف النتائج عن تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي على التمكين الاقتصادي للمرأة في إثيوبيا، مما يشير إلى أن زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية تساهم في تحسين النتائج الاقتصادية للمرأة. تؤكد هذه النتائج على أهمية التعاون بين المؤسسات المالية ووكلاء التنمية وصانعي السياسات لتنفيذ مبادرات الإدماج المالي الفعالة المصممة خصيصًا للسياق الإثيوبي. تساهم هذه الدراسة في فهمنا للعلاقة بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في البلاد. تسلط النتائج الضوء على أهمية إعطاء الأولوية لاستراتيجيات الشمول المالي في إثيوبيا لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتعزيز النمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر.

٢- دراسة يسمينه وتوفيق (٢٠٢٢): هدفت الدراسة الي ابراز دور واهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التطرق الي مفهوم الشمول المالي، واهميته وأهدافه، وتوصلت الي توضيح صورة شاملة عن واقع واحتياجات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية للارتقاء بمؤشرات الشمول المالي وتحسينها من خلال تعزيز الوصول الي التمويل والخدمات المالية في الدول العربي.

٣- دراسة حمدوش (٢٠٢٠): إستهدفت اهمية الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي: حالة الدول العربية، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل مؤشرات الشمول المالي وجهود البنوك المركزية في تعزيزه، وقد توصلت الدراسة الي أن الدول العربية مازالت متأخرة في تحسين كفاءة وصول الخدمات المصرفية والمالية الي مختلف فئات المجتمع، وهو ما يتطلب من البنوك المركزية العربية الاهتمام بتعزيز الشمول المالي في ظل سياساتها المصرفية.

٤- دراسة Eid & Awad (٢٠١٨): استهدفت دراسة العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية من جهة، والعلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي من جهة أخرى. مع توضيح التحديات والفرص الرئيسية التي تواجهها دول منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا للشمول المالي، وقد ركزت الدراسة على مصر كواحدة من اكبر الدول في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا كدراسة حالة لقياس مستوى الوصول الفردي والوعي بالخدمات

المالية، حيث تم إجراء مسح على عينة عشوائية من الاشخاص الذين يعيشون في القاهرة، وقد اقترحت الدراسة خارطة طريق لتحقيق مستويات أعلى من الشمول المالي، فهناك حاجة ملحة للحكومات للوصول الي المزيد من الناس من مختلف مستويات التعليم والدخل، لزيادة وعيهم بالشمول المالي واهميته. .

٥- دراسة سيمفورس (٢٠١٧): هدفت هذه الدراسة الي البحث في نسخة واحدة من مجموعات الادخار غير الرسمية، جمعيات الادخار والقروض القروية(VSLAs) ، وتأثيرها على التمكين الاقتصادي للمرأة في مقاطعة ليكوياني الفرعية، كينيا، تُظهر النتائج أن النساء يشعرن بالتمكين الاقتصادي من خلال VSLAوأن VSLA بهذا المعنى هي خطوة أولى فعالة ولكن رغبت العديد من النساء في ادخار المزيد وتحسين وضعهن الاقتصادي بشكل إضافي ووصفن ذلك بأنه صعب للغاية علاوة على ذلك طالبوا بمزيد من المعرفة حول المدخرات.

٦- دراسة بركات (٢٠١٥): تناولت الدراسة الهدف من توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي وهو تطوير الانسان، وتحسين مستوى المعيشة، تمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، بالإضافة الي وضع إطار تشريعي وتنظيمي واضح لتأسيس بنية تحتية مالية وشبكات متطورة في المناطق الريفية والبعيدة، وتنويع المنتجات والخدمات المالية وتطويرها في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، وقد توصلت الدراسة الي أن تطوير البنية التحتية للنظام المالي في عدد من الدول العربية، وإن المنطقة العربية لا تزال تسجل إحدى ادني المستويات في العالم فيما يتعلق بالشمول المالي.

ثالثاً: صياغة المشكلة:

تتضح مشكلة الدراسة الحالية في محاولة رصد جهود المجلس القومي للمرأة في تحقيق الشمول المالي للمرأة، وذلك في محاولة منه في دمج المرأة في أنشطة وخدمات الشمول المالي.

رابعاً: الموجه النظري للدارسة:

من النظريات التي تفيد في هذه الدراسة:

(أ) نظرية المنظمات.

حيث انفهم الأدوار الاقتصادية للمرأة في المجتمع يتم في ضوء فهم النسق الاقتصادي للمجتمع وتساعد هذه النظرية في تمكين النسق الاقتصادي وما يتصل به من عمل ونشاط مهني للمرأة الفقيرة، وما يصاحبه من عمليات إنتاجية كالإنتاج والاستهلاك وعلاقتها بالانساق الاجتماعية الأخرى، والنظم التي تتفرع عنها وما تتضمنه من افراد يتفاعلون، داخل شبكة العلاقات الاجتماعية التي تصنع نسيج البناء الاجتماعي في تساند وظيفي واعتماد متبادل، وكان لذلك انعكاسة على ما تقوم به المرأة في المجتمع.

نظرية المنظمات: تعتبر إحدى النظريات الإدارية الاجتماعية الهامة التي تساعد على فهم الهيكل الإداري لها والقوانين التي تكم العمل بها ويتوقف نجاح المنظمة على قدرتها علي تمكين المرأة الفقيرة على التعامل مع اليات سوق العمل وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا.

تعريف نظرية المنظمات: يعرف ريتشارد سكوت "Richard" المنظمات بانها مجموعات تم تأسيسها لتحقيق اهداف محددة علي أساس مستمر وهي ذات سمات محددة بخلاف تحديد واستمرارية الهدف تشمل تلك السمات حدود ثابتة نسبيا في ترتيب معياري للسلطة ونظم الاتصال والتحفيز الذي يمكن الأنماط المختلفة للعمل سويا لتحقيق اهداف مشتركة للمنظمة. (الشوني، ٢٠١٧، ص ١٥٣)

وتعرف من المنظور الاجتماعي: بانها وحده اجتماعية هادفة تسعى إلى تحقيق أغراض المجتمع بكفاءة وفاعليه وتحقيق السعادة للأعضاء العاملين فيها والاهتمام والعناية بالمجتمع. (أبو النصر، ٢٠٠٧، ص. ٥٢)

وتعرف أيضا على انها: وحدات اجتماعية مخططة أنشئت بقصد تحقيق اهداف معينة، فالمنظمات لا توجد عشوائيا، وانما توجد بناءا على دراسة لاحتياجات المجتمع. (عبد الحكيم، ٢٠٢٣، ص ٧٣)

يري رشاد احمد عبد اللطيف ان المنظمات هي (عبد اللطيف، ٢٠٠٢، ص ٢٢٢)

١- وحدات او كيانات، بناءات اجتماعية.
٢- تم انشاء هذه المؤسسات بناءا على تخطيط مسبق وعلي أساس علمي ومدروس.
٣- ان القصد من انشاءها هو تحقيق اهداف معينة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، دينية.... الخ).
٤- تستخدم المنظمة مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها (المقابلات، الاجتماعات، الندوات.... الخ)
٥- يعمل بها اشخاص مهنيون – ادريون – عاديين، لتحقيق الأهداف التي تسعي اليها المنظمة.
٦- تقوم على أساس التفاعل بين العناصر المكونة لها وعلي أساس التفاعل مع المجتمع المحيط بها.
٧- تنظيم العلاقات بين افرادها، وبينها وبين المجتمع مجموعة من اللوائح المكتوبة او المتعارف عليها، وكذلك مجموعة من القيم والعادات والتقاليد.
٨- يوجد للمنظمة إذا كانت كبيرة الحجم انساق فرعية تحقق اهداف المنظمة الام وتلتزم بنفس لوائحها وقيمتها.

وتحتاج المنظمات لمجموعة من المتطلبات للقيام بوظائفها وهي: (خلة،٢٠٢٣، ص ٢٣)

١- الحصول على عضوية كافية واختيار أعضاء جدد طبقا للمعايير التي تضمنها المنظمة.
٢- توفير تدريب للأعضاء يتم من خلاله بث قيم المنظمة وتقاليدها لدي أعضاءها.
٣- تنمية التفاعل والاتصال الإنساني بين الأعضاء وبين مختلف مكونات المنظمة.
٤- إيجاد تنظيم لتقييم العمل حيث يكون لكل قسم بالمنظمة واجب معين وانشطة وواجبات ومسئوليات مكملة لنظائرها بسائر اقسام المنظمة بحيث يودي في مجمله الي تحقيق اهداف المنظمة.
٥- اسناد الأدوار الملائمة لأعضاء المنظمة بحيث يقوم كل منهم بالواجبات والأنشطة والمسئوليات التي تتفق مع الدور القائم.
٦- تنظيم العلاقات بين مكونات المنظمة بإيجاد التكامل فيما بينهم.
٧- العمل على ان يتبني الأعضاء قيما اجتماعية مشتركة ومن ضمنها الموافقة على اهداف المنظمة والعمل من اجلها.
٨- العمل على الحصول على الموارد التي تحتاجها المنظمة من البيئة الخارجية واللازمة في تحقيق أهدافها.

ومن خلال العرض السابق لنظرية المنظمات يمكن ان نوضح كيفية استفادة الدراسة من نظرية المنظمات في التالي:

١- ان المنظمات ومنها المجلس القومي للمرأة لها دور كبير في تنمية المجتمع المحلي وتحقيق أهدافه.
٢- تم انشاء المجلس القومي للمرأة لتحقيق اهداف محددة، والتي تسهم في اشباع احتياجات المجتمع ومواجهة مشكلاته، وخاصة ان المجلس مصدر قوة كجهة حكومية.
٣- العمل على التغلب على الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تحقيق المجلس القومي للمرأة لأهدافه.
٤- المساهمة في تطوير أنشطة وبرامج المجلس القومي للمرأة، لسد احتياجات السيدات الملحة من خدمات وبرامج المجلس.

٥- المساهمة في الاستثمار الفعال للموارد والامكانيات الموجودة بالمجلس القومي للمرأة.

٦- فتح قنوات الاتصال بين المجلس القومي للمرأة والمنظمات الأخرى سواء الحكومية او الاهلية، لصنع نوع من تبادل الخبرات والمعلومات، بهدف تحقيق الأهداف المراد تحقيقها.

خامسا: اهمية الدراسة

١- تحظي التنمية الاقتصادية باهتمام كبير على مستوي العالم منذ الخمسينات من القرن الماضي.

٢- قضايا المرأة الريفية ذات اهمية كبيرة وخاصة القضايا الاقتصادية حيث انها تمثل اكثر من نصف المجتمع الريفي.

٣- الفقر وتأثيره علي المرأة حيث ان دخل المرأة يقل عن الرجل بنسبة ٦٣%

٤- اهمية التعامل مع قضايا المرأة في الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها في اوائل القرن العشرين بتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا.

٥- ضرورة تبني تنظيم المجتمع قضايا تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا متمثلا في منظمات المجتمع المدني.

٦- في ٢٠١٥ تبنت الدولة قضايا المرأة في التمكين الاقتصادي متمثلا في الشمول المالي وذلك يتضح في الهدف الاول من اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ "القضاء علي الفقر"

٧- ضرورة تبني المنظمات النسائية قضايا التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة كالمجلس القومي للمرأة حيث اطلق في عام ٢٠١٧ الاستراتيجية الوطنية الاولي لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

سادسا: اهداف الدراسة

تقوم الدراسة علي هدف اساسي وهو:

- تحديد جهود المجلس القومي للمرأة لتحقيق الشمول المالي للمرأة الريفية

وتخرج اهداف فرعية من هذا الهدف

١- التعرف على اليات المجلس القومي لتحقيق الشمول المالي للمرأة الريفية " الالمام بالأمور المالية – التشجيع على الادخار وريادة الاعمال"

٢- التعرف على التسهيلات الاقتصادية التي تقدم للمرأة الريفية " الوصول للخدمات المصرفية وغير المصرفية – الاستفادة من خدمات الشمول المالي "

٣- التعرف على تطابق مبادرة المجلس القومي للمرأة مع اهداف التنمية المستدامة "لا للفقر – المساواة – العمل اللائق" الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة اقتصاديا

٤- التعرف على المعوقات التي تواجه المجلس القومي في تحقيق الشمول المالي للمرأة الريفية

٥- التعرف على الحواجز والفرص المتاحة لمشاركة المرأة الريفية في انشطة الادخار والاقراض الرقمي

سابعا: تساؤلات الدراسة:

١- ما هي جهود المجلس القومي للمرأة لتحقيق الشمول المالي للمرأة الريفية.

٢- ما هي اليات المجلس القومي لتحقيق الشمول المالي للمرأة الريفية

٣- ما هي التسهيلات الاقتصادية التي تقدم للمرأة الريفية

٤- ما مدي تطابق مبادرة المجلس القومي للمرأة مع اهداف التنمية المستدامة "لا للفقر – المساواة – العمل اللائق" الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة اقتصاديا

٥- ما هي المعوقات التي تواجه المجلس القومي في تحقيق الشمول المالي للمرأة الريفية

٦- ما هي الحواجز والفرص المتاحة لمشاركة المرأة الريفية في انشطة الادخار والاقراض الرقمي

ثامنا: مفاهيم الدراسة

(أ) المرأة الريفية

(ب) الشمول المالي

(ج) المجلس القومي للمرأة

(أ) المرأة الريفية: تعرف اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الانسان بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء " هي المرأة التي تقيم او تعمل غالبا في المناطق الساحلية والزراعية والحرجية وهي عملية تقطيع الاشجار وعرسها " ويشمل هذا التعريف المرأة التي تمارس عملا بأجر او بدون اجر، والتي تقوم بأنشطة منتظمة او موسمية، والتي تزاول عملا زراعيا او غير زراعي، وتقوم بإعداد الطعام، وادارة شئون الاسرة المعيشية، ورعاية الاطفال وغير ذلك من الانشطة، وتعمل في الصناعات المنزلية او الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية، والنساء الريفيات هن التي تعاني من التمييز . (الطيب، ٢٠٢١، ص ١٤٨)

(ب) الشمول المالي: يقصد بالشمول المالي اتاحة واستخدام كافه الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وافراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، و خدمات الدفع والتحويل، والتامين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات ماليه اكثر ملائمه وبأسعار تنافسيه كما يتضمن مفهوم الشمول المالي حمايه حقوق مستهلكي الخدمات الماليه وتشجيعهم على اداره اموالهم و مدخراتهم بشكل سليم بغرض تفادي لجوء البعض الى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة و الاشراف، وتعتمد في غالب الاحيان اسعار مرتفعة. (امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٧، ص ٥)

ويعرف الشمول المالي أيضا على انه":وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال .ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا"

وتطور تعريف ومقاييس الشمول المالي وانتقل من تصنيف الافراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الابعاد. فتعريف مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ينص على أنه "الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (صندوق النقد العربي ٢٠١٥)

(ج) المجلس القومي للمرأة: أنشئ المجلس القومي للمرأة وفروعه بالمحافظات بقرار جمهوري رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء مجلس يسمى " المجلس القومي للمرأة يتبع رئيس الجمهورية تكون له الشخصية الاعتبارية، ويكون مقره مدينة القاهرة، كما يتم إنشاء فروع للمجلس بالمحافظات يتم من خلالها تنفيذ سياسات المجلس وما يصدر منه من قرارات. (Amany, 2022, p.3)

تاسعا : الإجراءات المنهجية

نوع الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، وتهدف الي وصف وتفسير ظاهرة او اكتشاف العلاقة بين هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر او اكتشاف الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة. (خطاب، ٢٠٠٢، ص.١٧)

ولا تكتفي الدراسة الوصفية بوصف وتحليل الظاهرة المدروسة من جميع جوانبها بل يهدف الي اكتشاف العلاقة بين المتغيرات، والخروج باستنتاج عام مستعينا في ذلك بالأدوات المنهجية المستعملة لهذا الغرض كالملاحظة والاستمارة والوثائق والسجلات. (سلطانية الجيلان، ٢٠١٢، ص. ١٣٦)

لذا فالدراسة الحالية تهتم بوصف وتحليل دور المجلس القومي للمرأة في تقديم خدمات الشمول المالي للمرأة الريفية.

المنهج المستخدم

تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي Social Survey كأحد المناهج المستخدمة الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية, والذي يهتم بوصف الظواهر الموجودة في جماعة معينة, وفي مكان معين, ويتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء المسح وليست ماضية, كما يغلب عليها الصفة العلمية حيث يستفاد بالمسح الاجتماعي في جمع الحقائق عن الظاهرة الاجتماعية بعد أن تكون قد أجريت بحوث كيفية عليها (مختار, ١٩٩٥, ص.١٥٦), والمسح الاجتماعي كطريقة ونمط من أنماط البحوث يتميز عن غيره من البحوث الاجتماعية في الآتي: (عبدالعال, ١٩٩٣, ص.٤٥)

١- الحصول على بيانات كمية ضرورية لفهم الواقع الإمبيريقي.
٢- يساعد في الوصف والتفسير.
٣- يصلح للكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة وضع خطة مقترحة للإصلاح الاجتماعي.

اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء المجلس القومي للمرأة بأسيوط والعاملين بالمجلس في مشروع مجموعات الادخار والاقراض الرقمي بالمجلس وعددهم (٤٨) مفردة, وكذلك المسح الاجتماعي الشامل للمستفيدين من المجلس القومي للمرأة في مشروع مجموعات الادخار والاقراض الرقمي وعددهم (٢٠٠) مفردة.

أدوات الدراسة

تعرف الأداة بأنها الوسيلة العلمية التي يستخدمها الباحث في جمع بياناته من مفردات المجتمع الذى يحدده (عويس, ١٩٩٤, ص.١٩٧).

وفي هذه الدراسة تم إستخدام مجموعة من الأدوات البحثية التي فرضتها طبيعة المنهج ونوع الدراسة من جهة وأهداف البحث من جهة أخرى وهذه الأداة هي:

(١) استبيان حول اسهام المجلس القومي للمرأة في تقديم خدمات الشمول المالي للمرأة الريفية (خاصة بالأعضاء والعاملين بالمجلس القومي للمرأة)
(٢) استبار للمستفيدين من خدمات المجلس القومي للمرأة في مشروع مجموعات الادخار والاقراض الرقمي.

مجالات الدراسة

(أ) المجال المكاني: تمثل المجال المكاني للدراسة بالنسبة للمستفيدات من المجلس القومي للمرأة في مشروع الادخار والاقراض الرقمي, وكذلك بالنسبة للعاملين بالمشروع في القرى المستهدفة بمحافظة أسيوط, وبيانها كالتالي:

يوضح المجال المكاني للدراسة

م	القرى المستهدفة	العنوان	المستفيدين
١	قرية العزية	مركز منفلوط- محافظة أسيوط	٥٨
٢	قرية بني شقير	مركز منفلوط- محافظة أسيوط	٤٦
٣	قرية بني محمديات	مركز أبنوب- محافظة أسيوط	٤١
٤	قرية التتالية	مركز القوصية- محافظة أسيوط	٥٥

- وترجع مبررات إختيار هذه القرى مجتمعاً للدراسة للأسباب التالية:

١. أن هذه القرى بدأت أنشطة مشروع الادخار والاقراض الرقمي.
٢. توافر عدد مناسب من عينة الدراسة في تلك القرى.
٣. إبداء العاملين بالمشروع في تلك القرى التعاون مع الباحثة لإجراء الدراسة.

(ب) المجال البشري: يتحدد المجال البشري فيما يلي:

- المسح الاجتماعي الشامل للعاملين بالمشروع في المجلس القومي للمرأة في القري المستهدفة وعددهم (٤٨) مفردة.
- المسح الاجتماعي الشامل للمستفيدين من المجلس القومي للمرأة في مشروع مجموعات الادخار والاقراض الرقمي وعددهم (٢٠٠) مفردة والتي انطبقت عليهم الشروط اختيار العينة وهي أن تكون السيدة أو الفتاة من مشتركات مشروع الادخار والاقراض الرقمي وقد بدأت أنشطة الادخار الرقمي بالفعل.

(ج) المجال الزمني: وهي فترة جمع البيانات من الميدان والتي بدأت ٢٠٢٤/٧/٢٧م إلي ٢٠٢٤/٨/٢٧م.

عاشراً: النتائج العامة للدراسة

النتائج المتعلقة بالمستفيدات:

١- بينت نتائج الدراسة أن أكثر المستفيدات قد استفادوا من الدورات التدريبية فى التثقيف المالي بنسبة (٩٦%)، ثم التمكين الاجتماعي بنسبة (٩٥%)، ثم منهجية الادخار بنسبة (٩٣%)، ثم تدريب تثقيف رقمي بنسبة (٩١%) يليهم تدريب ادارة المشروعات بنسبة (٨٩%)، واخيراً مفردات الدراسة الذين استفادوا بريادة الاعمال بنسبة (٨٣%).

٢- بينت نتائج الدراسة أن كافة قرى المستفيدات بها الخدمات المالية التالية (بريد، جمعية قروض، ماكينة صرف الى، ومشروع تحويشة) بنسبة (١٠٠%) فى حين أن نسبة (٦٣.٥%) من قرى المستفيدات فقط من يوجد بها بنك.

٣- اوضحت نتائج الدراسة أن جهود المجلس القومي للمرأة لتحقيق الشمول المالي للمرأة الريفية من وجهة نظر المستفيدات، جاءت في مستوي مرتفع بمتوسط حسابي (٢.٨٥) وانحراف معياري (٠.٤٤) وجاء ترتيب عبارات هذا المتغير ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول:

توعية السيدات بأساليب التدبير المنزلي، بمتوسط حسابي (٢.٩٣) وانحراف معياري (٠.٣٢), وجاء في الترتيب الثاني: توعية المرأة بخدمات المجلس، بمتوسط حسابي (٢.٩٠) وانحراف معياري (٠.٣٥), وجاء في الترتيب الثالث: توعية المرأة بمصادر الخدمات المالية، بمتوسط حسابي (٢.٨٩) وانحراف معياري (٠.٣٨), وجاء في الترتيب قبل الاخير: التوعية بكيفية فتح حساب بنكي، بمتوسط حسابي (٢.٨٣) وانحراف معياري (٠.٤٧), وجاء في الترتيب الاخير: التوعية بكيفية استخدام كارت ميزا والتوعية بكيفية إدارة مشروعات، بمتوسط حسابي (٢.٧٨) وانحراف معياري (٠.٥٥).

٤- اوضحت نتائج الدراسة أن التسهيلات الاقتصادية التي تقدم للمرأة الريفية "الوصول للخدمات المصرفية وغير المصرفية – الاستفادة من خدمات الشمول المالي من وجهة نظر المستفيدات، جاء في مستوي مرتفع بمتوسط حسابي (٢.٨٣) وانحراف معياري (٠.٤٥) وجاء ترتيب عبارات هذا المتغير ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: كيفية عمل دراسة جدوى للمشروع، بمتوسط حسابي (٢.٩٠) وانحراف معياري (٠.٣٤), وجاء في الترتيب الثاني: كيفية اختيار المشروع المناسب، بمتوسط حسابي (٢.٨٨) وانحراف معياري (٠.٣٨), وجاء في الترتيب الثالث: تعليم السيدات الاسلوب الأمثل للتصرف في الدخل، بمتوسط حسابي (٢.٨٧) وانحراف معياري (٠.٣٤), وجاء في الترتيب قبل الاخير: كيفية الحصول على قرض، بمتوسط حسابي (٢.٧٨) وانحراف معياري (٠.٥٥), وجاء في الترتيب الاخير: مشاركة السيدات في مشروع تحويشة، بمتوسط حسابي (٢.٧٦) وانحراف معياري (٠.٥٦).

٥- اوضحت نتائج الدراسة أن الاستراتيجيات التي يستخدمها المجلس القومي للمرأة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي من وجهة نظر المستفيدات، جاءت في مستوي مرتفع بمتوسط حسابي (٢.٧٠) وانحراف معياري (٠.٥٠) وجاء ترتيب عبارات هذا المتغير ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: مساعدة المرأة على اتخاذ قرارات خاصة بالاستفادة بالشمول المالي، بمتوسط حسابي (٢.٨٨) وانحراف معياري (٠.٤١), وجاء في الترتيب الثاني: المساهمة في تكوين علاقات إيجابية مع الاخرين، بمتوسط حسابي (٢.٨٧) وانحراف معياري (٠.٤١), وجاء في الترتيب الثالث: تنمية قدرات المرأة في حل المشكلات، بمتوسط حسابي (٢.٨٦) وانحراف معياري (٠.٤٣), وجاء في الترتيب قبل الاخير: الاستفادة من جهود المجلس بأهمية التعليم، بمتوسط حسابي (٢.٧٥) وانحراف معياري (٠.٥٨), وجاء في الترتيب الاخير: صعوبة اتخاذ القرار، بمتوسط حسابي (١.٢١) وانحراف معياري (٠.٥٤).

٦- اوضحت نتائج الدراسة أن المعوقات التي تواجه المجلس القومي في تحقيق الشمول المالي للمرأة الريفية من وجهة نظر المستفيدات، جاءت في مستوي مرتفع بمتوسط حسابي (٢.٨٩) وانحراف معياري (٠.٣٨) وجاء ترتيب عبارات هذا المتغير

ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: محدودية امتلاك الهواتف المحمولة، بمتوسط حسابي (٢.٩٣) وانحراف معياري (٠.٢٩), وجاء في الترتيب الثاني: التخوف من إيقاف خدمة تكافل وكرامة، بمتوسط حسابي (٢.٩٣) وانحراف معياري (٠.٣٢), وجاء في الترتيب الثالث: ضعف قدرة السيدات في التصرف في الدخل، بمتوسط حسابي (٢.٩٢) وانحراف معياري (٠.٣٤), وجاء في الترتيب قبل الاخير: قلة استخدام الخدمات المالية، بمتوسط حسابي (٢.٨٥) وانحراف معياري (٠.٤٦), وجاء في الترتيب الاخير: صعوبة وجود ماكينة صراف الي بالقرب من السيدات، بمتوسط حسابي (٢.٨٤) وانحراف معياري (٠.٤٥).

٧- اوضحت نتائج الدراسة أن مقترحات لمشاركة المرأة الريفية في انشطة الادخار والاقراض الرقمي من وجهة نظر المستفيدات، جاءت في مستوي مرتفع بمتوسط حسابي (٢.٨٦) وانحراف معياري (٠.٤٣) وجاء ترتيب عبارات هذا المتغير ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: كسب ثقة السيدات، بمتوسط حسابي (٢.٩١) وانحراف معياري (٠.٣٦), وجاء في الترتيب الثاني: التوعية بتوفير مصادر دخل مستقلة، بمتوسط حسابي (٢.٩٠) وانحراف معياري (٠.٣٧), وجاء في الترتيب الثالث: توفير التسهيلات لسداد القروض، انتشار التعامل الرقمي والحصول شهادات استثمار في احدى البنك، بمتوسط حسابي (٢.٨٩) وانحراف معياري (٠.٣٩), وجاء في الترتيب قبل الاخير: المساهمة في عمل مشروعات صغيرة، بمتوسط حسابي (٢.٨٢) وانحراف معياري (٠.٥٠), وجاء في الترتيب الاخير: الاستفادة من موقع اليوتيوب في زيادة الموارد المالية، بمتوسط حسابي (٢.٧٨) وانحراف معياري (٠.٥٥).

ثانياً: عرض النتائج العامة للدراسة المتعلقة بالأعضاء والعاملين بالمجلس القومي للمرأة:

١- اوضحت نتائج الدراسة أن كافة الأعضاء والعاملين قد استفادوا من الدورات التدريبية فى (التثقيف المالي، التمكين الاجتماعي، منهجية الادخار، وتدريب تثقيف رقمي) بنسبة (١٠٠%)، يليهم الاستفادة فى تدريب ادارة المشروعات وريادة الاعمال بنسبة (٨٣.٣٣%).

٢- اوضحت نتائج الدراسة أن جهود المجلس القومي للمرأة لتحقيق الشمول المالي للمرأة الريفية من وجهة نظر الاعضاء والعاملين، جاءت في مستوي مرتفع بمتوسط حسابي (٢.٩٧) وانحراف معياري (٠.١٧) وجاء ترتيب عبارات هذا المتغير ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: التوعية بالتثقيف المالي، توعية المرأة بمصادر الخدمات المالية، التوعية بكيفية استخدام كارت ميزا، وتوعية المرأة بخدمات المجلس، بمتوسط حسابي (٣) وانحراف معياري (٠), وجاء في الترتيب الثاني: التوعية بالتمكين الاجتماعي والتوعية بريادة الاعمال، بمتوسط حسابي (٢.٩٨) وانحراف معياري (٠.١٤), وجاء في الترتيب قبل الاخير: التوعية بكيفية فتح حساب بنكي وتوعية السيدات بأساليب التدبير المنزلي، بمتوسط حسابي (٢.٩٤) وانحراف معياري (٠.٣٢), وجاء في الترتيب الاخير:

التوعية بكيفية استخدام الخدمات المالية، بمتوسط حسابي (٢.٩٠) وانحراف معياري (٠.٣٤).

٣- اوضحت نتائج الدراسة أن التسهيلات الاقتصادية التي تقدم للمرأة الريفية "الوصول للخدمات المصرفية وغير المصرفية – الاستفادة من خدمات الشمول المالي من وجهة نظر الأعضاء والعاملين، جاء في مستوي مرتفع بمتوسط حسابي (٢.٩٥) وانحراف معياري (٠.٢٤) وجاء ترتيب عبارات هذا المتغير ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: كيفية اختيار المشروع المناسب وتعليم السيدات الاسلوب الأمثل للتصرف في الدخل، بمتوسط حسابي (٣) وانحراف معياري (٠), وجاء في الترتيب الثاني: توعية المرأة ببرامج التمويل متناهي الصغر، كيفية عمل دراسة جدوى للمشروع ومشاركة السيدات في مشروع تحويشة، بمتوسط حسابي (٢.٩٨) وانحراف معياري (٠.١٤), وجاء في الترتيب الثالث: كيفية إدارة المشروع وكيفية استخدام ماكينة الصراف الالي، بمتوسط حسابي (٢.٩٦) وانحراف معياري (٠.٢٠), وجاء في الترتيب قبل الاخير: تعريف السيدات التسويق الاجتماعي، بمتوسط حسابي (٢.٨٨) وانحراف معياري (٠.٤٤), وجاء في الترتيب الاخير: كيفية فتح حساب بنكي، بمتوسط حسابي (٢.٨٥) وانحراف معياري (٠.٤٦).

٤- اوضحت نتائج الدراسة أن الاستراتيجيات التي يستخدمها المجلس القومي للمرأة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي من وجهة نظر الاعضاء والعاملين، جاءت في مستوي مرتفع بمتوسط حسابي (٢.٨٣) وانحراف معياري (٠.١٩) وجاء ترتيب عبارات هذا المتغير ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: الحصول علي الخدمات المالية بسهولة، المشاركة الاجتماعية للمرأة، تنمية قدرات المرأة في حل المشكلات وتوعية المرأة بأهمية دورها في المجتمع، بمتوسط حسابي (٣) وانحراف معياري (٠), وجاء في الترتيب الثاني: الإحاطة بكافة الجوانب الاقتصادية والاستفادة في الحصول على الحقوق والواجبات، بمتوسط حسابي (٢.٩٨) وانحراف معياري (٠.١٤), وجاء في الترتيب قبل الاخير: اتاحة فرص الاختيار للعمل امام المرأة، بمتوسط حسابي (٢.٩٠) وانحراف معياري (٠.٤٢), وجاء في الترتيب الاخير: صعوبة اتخاذ القرار، بمتوسط حسابي (١.٠٨) وانحراف معياري (٠.٢٨).

٥- اوضحت نتائج الدراسة أن المعوقات التي تواجه المجلس القومي في تحقيق الشمول المالي للمرأة الريفية من وجهة نظر الاعضاء والعاملين، جاءت في مستوي مرتفع بمتوسط حسابي (٢.٤٥) وانحراف معياري (٠.٦٣) وجاء ترتيب عبارات هذا المتغير ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: ضعف الحالة المادية للسيدات وضعف قدرة السيدات في التصرف في الدخل، بمتوسط حسابي (٣) وانحراف معياري (٠), وجاء في الترتيب الثاني: قلة استخدام الخدمات المالية، بمتوسط حسابي (٢.٨٣) وانحراف معياري (٠.٤٣), وجاء في الترتيب الثالث: التخوف من إيقاف خدمة تكافل وكرامة، بمتوسط حسابي (٢.٨١) وانحراف معياري (٠.٣٩), وجاء في الترتيب قبل الاخير:

صعوبة وجود ماكينة صراف الي بالقرب من السيدات، بمتوسط حسابي (١.٩٢) وانحراف معياري (٠.٩٦), وجاء في الترتيب الاخير: الوثائق والمستندات المطلوبة في التعامل المالي، بمتوسط حسابي (١.٩٠) وانحراف معياري (٠.٨٦).

٦- اوضحت نتائج الدراسة أن مقترحات لمشاركة المرأة الريفية في انشطة الادخار والاقراض الرقمي من وجهة نظر الاعضاء والعاملين، جاءت في مستوي مرتفع بمتوسط حسابي (٢.٧١) وانحراف معياري (٠.٣٥) وجاء ترتيب عبارات هذا المتغير ترتيباً تنازلياً على النحو التالي: جاء في الترتيب الأول: تيسير الوصول للخدمات المالية، التوعية بالأسلوب الأمثل للتصرف في الدخل، المساهمة في عمل مشروعات صغيرة، كسب ثقة السيدات وامتلاك بطاقة فيزا لشراء السلع، بمتوسط حسابي (٣) وانحراف معياري (٠), وجاء في الترتيب الثاني: المتابعة المستمرة للسيدات، توفير التسهيلات لسداد القروض وانتشار التعامل الرقمي، بمتوسط حسابي (٢.٩٨) وانحراف معياري (٠.١٤), وجاء في الترتيب الثالث: توفير الإمكانيات المادية والفنية، تنمية روح الاستقلال الاقتصادي ومحو الامية المالية، بمتوسط حسابي (٢.٩٦) وانحراف معياري (٠.٢٠), وجاء في الترتيب قبل الاخير: الحصول شهادات استثمار في احدى البنك، بمتوسط حسابي (١.٩٦) وانحراف معياري (٠.٧٤), وجاء في الترتيب الاخير: الحصول على تخفيضات مالية في تذاكر وسائل المواصلات، بمتوسط حسابي (١.٨٣) وانحراف معياري (٠.٨١).

حادي عشر :توصيات الدراسة:

١- ضرورة تكثيف برامج التوعية المالية التي تستهدف النساء في المناطق الريفية لتمكينهن من فهم أفضل للخدمات المالية وكيفية الاستفادة منها.
٢- تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على توسيع نطاق خدماتها في المناطق الريفية لضمان وصول المرأة إلى القروض والحسابات المصرفية والتأمينات.
٣- التعاون مع الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المحلية لتوفير الدعم اللوجستي وتسهيل الوصول إلى المرأة الريفية.
٤- تطوير منتجات مالية مبتكرة: تقديم منتجات مالية ملائمة للاحتياجات الخاصة للمرأة الريفية، مثل قروض صغيرة بفوائد مخفضة أو خطط ادخار ملائمة.
٥- تشجيع استخدام التكنولوجيا، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول، لتسهيل الوصول للخدمات المالية خاصة في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية المصرفية التقليدية.
٦- توفير برامج تدريبية متخصصة للمرأة الريفية لتعليمها المهارات اللازمة لإدارة مشاريعها الصغيرة أو الاستخدام الفعال للخدمات المالية.
٧- تشجيع الشراكات مع الشركات الخاصة لتوفير حلول مبتكرة ومستدامة للشمول المالي في المناطق الريفية.
٨- تنفيذ آليات متابعة وتقييم دورية لقياس تأثير هذه المبادرات وضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتحسين الاستراتيجيات عند الحاجة.

هذه التوصيات يمكن أن تساعد في تعزيز قدرة المرأة الريفية على الوصول إلى الخدمات المالية

وبالتـــالي تحســـين مســـتوى معيشـــتها ومشـــاركتها الاقتصادية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

١. أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٧). إدارة منظمات المجتمع المدني، دراسة في الجمعيات الاهلية.
٢. ابو بكر، سيد (١٩٧٤). طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، الطبعة الاولي.
٣. احمد، الهام (٢٠٢١). كتاب التنمية المستدامة والتمكين السياسي " واقع المرأة العربية، دار العربي للنشر.
٤. احمد، رشاد عبد اللطيف (٢٠٠٠). إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية
٥. ادم، صلاح عبد الحكيم& حسن، جابر فوزي محمد (٢٠١٩). كتاب مقدمة في الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية.
٦. اسماعيل، رخصانة واخرون (٢٠٠٧). كتاب الابحاث والدراسات المقدمة للمؤتمر الدولي حول المرأة – العلوم – التنمية، جامعة فيرجينيا، دار جامعة عدن للطباعة والنشر.
٧. امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (٢٠١٤). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، العدد ٧٧، ابو ظبي – الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي
٨. بركات، محمد كمال الدين (٢٠١٥). " الشمول المالي مطلب عالمي للتنمية الشاملة"، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد ٤١٩، أكتوبر، لبنان.
٩. البريري، احمد محمد حسن&قاسم، محمد رفعت (٢٠١٤). كتاب مدخل الي نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية.
١٠. البنك الدولي للإنشاء والتعمير /البنك الدولي (٢٠١٨). دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة.
١١. حجيلة، رحالي، ورفيقة، خالفة (د.ت). التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، دراسة غير منشورة.
١٢. حسنين، إبراهيم صبري احمد (٢٠١٩). تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتدعيم التمكين المالي لخريجي الخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، م ٤٦.
١٣. حماد، جمال (٢٠١٦). دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي "دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف"، مجلة حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد ٤٤، العدد ٢.
١٤. حمدوش، وفاء (٢٠١٧). مساهمة الشمول المالي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، عمان، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الناسل.
١٥. حمزاوي، رياض امين (١٩٩٥). رؤية مستقبلية لسياسات التنمية المحلية في جمهورية مصر العربية، مقالة في المؤتمر العلمي الثامن، الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية
١٦. خاطر، احمد مصطفي (١٩٩٢). طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
١٧. خلة، خليل فنيار خليل (٢٠٢٣). دور المجتمعات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجا في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، مج٤ ع٢١.

١٨.راشد، محمد (٢٠١٧). التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة اسيوط، مجلة اسيوط للعلوم الزراعية، المجلد ٤٨، العدد ٣، جامعة اسيوط، كلية الزراعة.

١٩.سعد، على عبد الله محمد، واخرون (٢٠٠٦). دور طريقة تنظيم المجتمع في تنمية الوعي السياسي للمرأة الريفية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الازهر، القاهرة.

٢٠.الشوني، نعمة حسن علي (٢٠١٧). التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتطوير منهجية الأداء الفعال لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة المسنين: دراسة مطبقة بدار أحمس خليفة بالإسكندرية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مج٥ ع ٥٨.

٢١.صندوق النقد الدولي (٢٠١٩). التمويل والتنمية – وجهة نظر سارة هندريكس.

٢٢.صندوق النقد العربي (٢٠١٥). التقرير السنوي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة،

٢٣.الطيب، هاشمي (٢٠٢١). مدخل الى التنمية الريفية والمجتمع الريفي: مفاهيم، نظريات، سياسات، الجزائر، دار اليازوري المصرية.

٢٤.عبد الحكيم، خيرات سيد (٢٠٢٣). دور منظمات المجتمع المدني في دعم المبادرات المجتمعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، مج٢ ع٢١، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

٢٥.عبد العال، عبد الحليم رضا (١٩٩٦). تنظيم المجتمع " النظرية والتطبيق "، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع.

٢٦.عبد القادر، أشرف، واخرون (٢٠١٣). النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية "سياسات التنمية وفرص العمل " بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الاولي

٢٧.عبد اللطيف، رشاد احمد& احمد، ايمان عبد العال (٢٠١٣). كتاب عمليات حديثة في طريقة تنظيم المجتمع، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية.

٢٨.عفيفي، عبد الكريم (١٩٩٥). دور الخدمة الاجتماعية في التنمية المحلية، مقالة في المؤتمر العلمي الثامن، الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية.

٢٩.الغنام، جهاد صابر (٢٠٢٠). دور المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي: مشروع المرأة المعيلة نموذجا، المجلد ٦، العدد ٢١، جامعة عين شمس –كلية البنات للآداب والعلوم والتربية

٣٠.قاسم، محمد رفعت والبريري، احمد محمد حسن (٢٠١٤). كتاب مدخل الي نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، جامعة اسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية.

٣١.قاسي، يسمينه، ومحمد، توفيق مزيان (٢٠٢٢م). دور واهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، مجلة المهل الاقتصادي، مج ٥، ع ١.

٣٢.القاطرجي، نهي (٢٠١٧). المرأة في منظومة الامم المتحدة، لندن، دار اي–كتب.

٣٣.قحطاني، ايمان (د: ت). بحث اتجاهات الاكاديميات السعوديات نحو قضية تمكين المرأة، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، ع ٢.

٣٤.محمد، إنعام يوسف (٢٠٠٩). المجلس القومي للمرأة " دراسة استطلاعية لانجازات وردود الافعال "، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٣٥.المليحي، ابراهيم عبد الهادي:(١٩٩٧). تنظيم المجتمع بين النظرية والتطبيق " رؤية واقعية " الاسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع

٣٦.منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠١٨). التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية، ترجمة المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٣٧.هاشم، صلاح (٢٠١٨). كتاب الحماية الاجتماعية للفقراء: قراءة في معني الحياة لدي المهمشين، المهندسين، أطلس للنشر والانتاج الاعلامي ش.م.م، الطبعة الاولي

٣٨.هيجنز، بنيامين (٢٠٢٠). التنمية الاقتصادية "المبادئ – المشاكل – السياسات "، الجيزة، وكالة الصحافة العربية.

٣٩.عبد الحميد، لبني محمد (٢٠٠٧). مداخل واتجاهات الخدمة الاجتماعية للحد من مشكلة الفقر، المؤتمر العلمي السادس، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.

٤٠.ثابت، احمد (٢٠٠٩). الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

41. Adera, Abreham&Abdisa, Lamessa T (2023). Financial inclusion and women's economic empowerment: Evidence from Ethiopia, Taylor & Francis Ltd, United Kingdom, London.

42. Amany Khodair (2022). Women's political participation in Egypt :The role of the national council for women .

43. Awad, Mai Mostafa. & Eid, Nada Hamed (2018). "Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt, Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Vol. 9, No. 1

44. Eskinder Debebe(2010).Achieving Gender Equality, women Empowerment and strengthening Development cooperation, united nation, newyork.

45. Estrada, Patricia López and others (2023). Empowered Women in a Rural Community: A Case Study in Sarapiquí, Costa Rica, Lauderdale المجلد ٢٨, الإصدار ١٠,

46. Khan, Azima (2021). Economic Empowerment of Women: Exploring Financial Inclusion and Economic Growth, DAI-A 84/2(E), Dissertation Abstracts International, United States, Ann Arbor.

47. Simfors, Frida (2017). I want money to change my life": Influence of VSLA methodology on women's economic empowerment, Likuyani division, Kenya ,Dissertation Abstracts International ,Uppsala Universitet (Sweden), United State.

ثالثا روابط الانترنت

٤٨.https://www.sis.gov.eg/Story/154 موقع المجلس القومي للمرأة 580

٤٩.موقع البنك الدولي علي شبكة الانترنت

٥٠.الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠

٥١. https://www.un.org/ar/41467